

Distr.
GENERAL

A/49/345
29 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠١ من جدول الأعمال*

المراقبة الدولية للمخدرات

تنفيذ برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة
في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	المقرات	
٣	٥-١	أولا - مقدمة
٤	١٢-٦	ثانيا - منع إساءة استعمال المخدرات وتقليلها بغية القضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية
٦	٢١-١٣	ثالثا - علاج مسيئي استعمال المخدرات وإعادة تأهيلهم وادماجهم في المجتمع
٧	٣٨-٢٢	رابعا - مراقبة عرض المخدرات والمؤثرات العقلية
٧	٢٣-٢٢	ألف - القضاء على الانتاج غير المشروع للمخدرات والاستعاضة عنه، والقضاء على التجهيز غير المشروع للمخدرات وعلى الانتاج غير المشروع للمؤثرات العقلية وتسريبها ..
٨	٢٤	باء - انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وصنعها وعرضها بطرق غير مشروعة
٨	٣٠-٢٥	جيم - التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٠	٣٨-٣١	دال - آليات الرصد والمراقبة
١٢	٤١-٣٩	خامسا - قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية
		سادسا - التدابير التي يتعين اتخاذها لمكافحة تأثير الأموال المكتسبة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المستخدمة أو المقصود استخدامها في هذا الاتجار، ولمكافحة التدفقات المالية غير القانونية واستخدام النظام المصرفي لأغراض غير قانونية
١٣	٤٥-٤٢	
١٤	٤٨-٤٦	سابعا - تعزيز النظامين القضائي والقانوني بما في ذلك انفاذ القوانين .
		ثامنا - التدابير اللازم اتخاذها لمكافحة تسريب الأسلحة والمتفجرات والاتجار غير المشروع بواسطة السفن والطائرات والمركبات . .
١٥	٤٩	
		تاسعا - عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، الذي يشمل الأعوام ١٩٩١-٢٠٠٠
١٥	٥٤-٥٠	
١٧	٥٧-٥٥	عاشرا - الموارد والهيكل

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة برنامج عمل عالمي مرفق القرار د/١٧ - ٢/١٧ للتعاون الدولي على مكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، وأوردت قائمة شاملة بالتدابير والأنشطة التي ينبغي أن تتخذها الدول وهيئات الأمم المتحدة، بشكل جماعي ومتزامن، لمكافحة جميع جوانب إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ويكرس عقد للأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، يمتد من عام ١٩٩١ الى عام ٢٠٠٠ لاتخاذ تدابير فعالة ومتواصلة على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي تساعد على تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٢ - وذكر في الفقرة ٩٧ من برنامج العمل العالمي أنه ينبغي للجنة المخدرات وهيئات الأمم المتحدة المعنية بمراقبة المخدرات أن ترصد باستمرار التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي، وأن يقدم الأمين العام تقريرا سنويا الى الجمعية العامة عن جميع الأنشطة المتصلة ببرنامج العمل العالمي وعن الجهود التي تبذلها الحكومات.

٣ - وفي قرارات مختلفة صادرة منذ عام ١٩٩٠، طلبت الجمعية العامة من الدول، اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للنهوض بالمهام التي يتضمنها برنامج العمل العالمي وتنفيذها، كما طلبت من لجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (برنامج المراقبة الدولية) المساعدة في تنفيذ برنامج العمل ورصد التقدم المحرز في تنفيذه بشكل مستمر. وطلبت الجمعية العامة أيضا من الأمين العام أن يقدم اليها تقريرا سنويا عن جميع الأنشطة المتصلة ببرنامج العمل العالمي، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها الحكومات. وكان التقرير السابق للأمين العام (A/48/286) يتعلق بالأنشطة المضطلع بها حتى نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٣؛ ويورد التقرير الحالي تحليلا للأنشطة المنفذة خلال الأرباع الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٣ والأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٤.

٤ - ودرست لجنة المخدرات، في دورتها السابعة والثلاثين، تنفيذ برنامج العمل العالمي واعتمدت القرار ٤ (د - ٣٧) المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بشأن رصد تنفيذ برنامج العمل العالمي. وفي ذلك القرار، طلبت اللجنة الى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة ما يلي: (أ) فرعا استهلاليا يتضمن تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي؛ (ب) ملخصا لما اضطلعت به الدول والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من أنشطة لترويج برنامج العمل العالمي وتنفيذه؛ (ج) تحديدا للجوانب المحددة في كل فرع من فروع برنامج العمل العالمي التي يرى الأمين العام أنها تتطلب قدرا أكبر من اهتمام الدول، وذلك بهدف تعزيز تنفيذها. وفي ذلك القرار، أذنت اللجنة أيضا باستخدام استبيان مبسط يرسل الى الحكومات في بداية كل عام طلبا لمعلومات عن الأنشطة المضطلع بها. وعلى ذلك، فإن التقرير الذي يجسد المخطط الجديد سيعرض على الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

٥ - واتخذت لجنة المخدرات في دورتها السابعة والثلاثين كما اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ عدداً من القرارات ذات الصلة بمواضيع برنامج العمل العالمي. وتتناول هذه القرارات بشكل خاص ما يلي: اقامة نظم للمعلومات المتعلقة بالمخدرات وإساءة استعمالها (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٩٤ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)؛ إساءة استعمال المخدرات والاصابة بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) (القرار ٢ (د - ٣٧) المؤرخ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤)؛ التدابير الرامية الى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وما يرتبط بذلك من أنشطة (القرار ٣ (د-٣٧) المؤرخ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤)؛ طلب وعرض المواد الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/١٩٩٤ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)؛ غسل الأموال ومراقبة عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (القرار ٥ (د - ٣٧) المؤرخ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤)؛ انشاء فريق عامل معني بالتعاون البحري (القرار ٩ (د - ٣٧) المؤرخ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤)؛ تشجيع الدول على كشف استخدام القنوات التجارية في نقل شحنات غير مشروعة في جميع مراحل حركة النقل، وتشجيع الاستفادة من المشورة والخبرة التقنية اللتين يوفرهما مجلس التعاون الجمركي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٩٤ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤).

ثانياً - منع إساءة استعمال المخدرات وتقليلها بغية القضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية

٦ - منذ اعتماد برنامج العمل العالمي، أصبح تقليل الطلب جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات مكافحة المخدرات في بلدان كثيرة. ويجري تنفيذ برامج ومشاريع متباينة الحجم والنوعية في كل أرجاء العالم، ولكن عدد البلدان التي اعتمدت استراتيجيات وطنية شاملة لا يزال محدوداً. وكقاعدة عامة، تنحو الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات الى تنسيق أنشطة تنفيذها أجهزة أخرى، بدلاً من قيامها، هي نفسها، بتحديد السياسات وتنفيذ البرامج.

٧ - وتوجد في بلدان كثيرة هيئات تنسيق مركزية تضم أساساً الوزارات والمؤسسات الحكومية. وليس هناك سوى هيئات قليلة مفتوحة أمام ممثلي المنظمات غير الحكومية. كما أن عدداً محدوداً منها فحسب له هيكل لا مركزي يمتد الى المستوى المحلي ومستوى البلديات. واشراك المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج العمل العالمي هو أشيع في أوروبا والأمريكتين منه في المناطق الأخرى.

٨ - وقد أدخلت عدة دول برامج توعية وقائية في المدارس الثانوية والابتدائية لا تستهدف الطلبة وحدهم بل وكذلك الآباء والأمهات والأشخاص الذين يقدمون الخدمات، مثل المعلمين والموجهين. وتشارك في أعمال الوقاية بصورة متزايدة باطراد جماعات من المجتمعات المحلية، مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والطوعية، والجماعات الدينية والرياضية. وبعض البرامج المضطلع بها على نطاق المجتمع

المحلي موجه صوب الفئات الشديدة التعرض للخطر، مثل أطفال الشوارع وشباب الفئات الهامشية، وأسرى المخدرات من الرياضيين والفئات المحرومة.

٩ - وينطوي معظم أنشطة الوقاية الأولية على استعمال وسائط الاعلام الجماهيري. وهناك اتجاه الى تركيز الجهود على حملات هدفها الامتناع عن اساءة استعمال المخدرات واتباع أساليب حياة أسلم صحيا. ومع أن هذه الحملات تؤثر بالفعل على المواقف المتخذة تجاه المخدرات، فهي لا تكفي وحدها لحدوث تغيير ذي شأن في سلوك الناس. وعدد الحملات المركزة محدود.

١٠ - وفيما يتعلق بإنشاء نظم وطنية لتقدير مدى انتشار إساءة استعمال المخدرات على غرار النظام الدولي لتقدير مدى انتشار إساءة استعمال المخدرات، يختلف الحال من بلد الى آخر، كما أن الاختلافات في قابلية البيانات للمقارنة تجعل تحليلها أمرا عسيراً. ولا تزال هناك ندرة في أدوات الرصد، مثل السجلات والاستقصاءات والدراسات النوعية ودراسات المواقف، وكذلك البحوث المتعلقة بتكاليف إساءة استعمال المخدرات وعواقبها. وقد أفادت بضعة حكومات بأن اجراء استقصاءات وطنية عن مدى الانتشار ليس ممكناً من الناحية العملية في بلدانهم. واضطلعت حكومات أخرى ببحوث ذات شأن لتقدير حالة اساءة استعمال المخدرات، ضمن اطار الجهود الرامية الى وضع استراتيجيات وطنية للحد من المشكلة. وهناك شواهد تدل على أنه أمكن، في البلدان التي بذلت فيها جهود لتعزيز نظم المعلومات، احراز نتائج ايجابية في مجالات رصد إساءة استعمال المخدرات وتخطيط السياسات وصوغ البرامج المتعلقة بذلك. وترغب حكومات كثيرة في وضع نظم لرصد المخدرات ولكنها تحتاج الى مساعدة في ذلك.

١١ - وتشهد بلدان كثيرة تركيزاً متزايداً على الوقاية من المخدرات في مكان العمل، الأمر الذي ينطوي على عقد حلقات عمل بشأن الوقاية من إساءة استعمال المخدرات والعلاج وإعادة التأهيل وتوزيع معلومات عن الموضوع في شكل كتيبات أو منشورات. وثمة مشروع مدته خمس سنوات، تضطلع به منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج للمراقبة الدولية وبدأ تنفيذه عام ١٩٩٢، يواصل معالجة هذه المسألة. وبدأت مؤسسات كثيرة تنشئ برامج لمساعدة العاملين لا تقتصر على عمالها وحدهم، بل تشمل أسرهم أيضاً.

١٢ - ويتزايد التعاون دون الاقليمي على تقليل الطلب على المخدرات. وقد نظم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ملتقيين دون اقليميين للخبراء بشأن تقليل الطلب، أحدهما لافريقيا الشرقية والجنوبية وعقد في نيروبي من ١ الى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والآخر لأمريكا اللاتينية وعقد في ساو باولو، البرازيل، من ١٠ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤. واشترك في الملتقيين، اللذين نظما على غرار الاجتماعات الاقليمية لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات، ممثلون عن هيئات التنسيق الوطنية ووزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية. ويعتزم عقد ملتقيات خبراء مماثلة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ للمناطق الأخرى دون الإقليمية.

ثالثا - علاج مسيئي استعمال المخدرات وإعادة تأهيلهم وادماجهم في المجتمع

١٣ - أفاد ٢٠ بلدا في افريقيا أن البرامج العلاجية تشكل جزءا من استراتيجياتها الوطنية، في الوقت الذي لا يتوفر فيه العلاج في ثلاثة بلدان. وتتراوح البرامج والمرافق المتاحة من العلاج التقليدي الى البرامج الأكثر شمولاً. وأفادت عدة حكومات بأن مرافق العلاج غير كافية أو غير موجودة، بسبب نقص الموارد المالية في كثير من الأحيان.

١٤ - وفي الأمريكتين تزايد التقارير عن وجود برامج مجانية وطوعية للعلاج وإعادة التأهيل في ١٤ بلدا، أما ضمن اطار نظام الصحة العامة وأما في القطاع الخاص. وتقدم هذه البرامج في عيادات متخصصة لازالة السمية وفي مستشفيات الأمراض النفسية أو المستشفيات العامة وفي كثير من السجون، وهي تركز في بعض الأحيان على إعادة الادماج في المجتمع بعد العلاج.

١٥ - وفي آسيا والمحيط الهادئ، تعتبر برامج العلاج وإعادة التأهيل ذات أولوية عالية في ٢١ بلدا من البلدان التي قدمت تقارير بهذا الشأن. وفي معظم الحالات، تكون مرافق العلاج جزءا من وزارة الصحة، غير أنها تنحو أن تكون منفصلة عن الخدمات الصحية الرئيسية. وفي الحالات الأخرى، تتولى مؤسسات خاصة ادارة العلاج نيابة عن الحكومة. وتفيد التقارير بأن معدل الانتكاس مرتفع عموما. وأنشطة إعادة الادماج في المجتمع ليست دائما جزءا من برامج العلاج وإعادة التأهيل.

١٦ - وفي أوروبا توجد أنواع شتى من برامج العلاج وإعادة التأهيل. ويعتبر كثير من البلدان الاكتشاف المبكر لإساءة استعمال المخدرات أمرا بالغ الأهمية لنجاح برامج العلاج. وأدخلت بعض البلدان برامج إحلال الميثادون. وفي في بعض الحالات، لا يتوفر العلاج الا في مؤسسات الأمراض النفسية الحكومية أو في السجون. ولا توجد برامج لإعادة التأهيل في بعض بلدان أوروبا الشرقية. وعادة ما يكون العلاج مجانيا وطوعيا.

١٧ - وفي الشرقين الأدنى والأوسط، توجد خدمات علاج وإعادة تأهيل مجانية في تسعة بلدان. وتتضمن سياسات العلاج وإعادة التأهيل استعمال طريقة احلال الميثادون لعلاج مدمني المواد الأفيونية الراسخين، وازالة السمية، والعلاج النفسي، والعلاج الأسري.

١٨ - وتركز برامج كثيرة في مختلف أنحاء العالم على أهمية إعادة الادماج الاجتماعي للمدمنين السابقين الذين خضعوا للعلاج. وتستكمل بعض برامج العلاج مع إقامة أو بدون إقامة في المؤسسات العلاجية بخدمات العناية اللاحقة في العيادات الخارجية، وبالعلاج الفردي والأسري، والارشاد، وبرامج المتابعة، والتدريب المهني والدعم الاقتصادي، وبرامج توصيل الخدمات وبتقديم الدعم لأسر الأشخاص الذين يسيئون استعمال المخدرات.

١٩ - وقد أدى ازدياد الطلب على خدمات العلاج الى تزايد دور جماعات العون الذاتي والعون المتبادل غير المتخصصة. وهناك حاجة في بلدان كثيرة الى تدريب متخصص من أجل رفع مستوى مهارات الأشخاص غير المتخصصين الذين يشاركون في تقديم هذا العلاج. وبالمثل، هناك حاجة الى توفير تدريب متقدم للفنيين المتخصصين من أجل تحسين نوعية خدمات العلاج. وفي ملتقى الخبراء دون الاقليمي بشأن تقليل الطلب في افريقيا الشرقية والجنوبية، الذي شاركت فيه ١٤ حكومة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومعهد الأمم المتحدة الاقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمجلس الدولي المعني بالكحول والمواد المسببة للإدمان، أعرب عن الحاجة الى برامج تدريبية على آخر التطورات وأحدث التقنيات في مجال العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الادماج الاجتماعي. ورثي أن الاستعانة بجماعات العون الذاتي ومسيئي استعمال المخدرات المتعافين تمثل عنصرا هاما في أي استراتيجية قابلة للبقاء. وعلاوة على ذلك، جرى التأكيد على أنه ينبغي تصميم العلاج بحيث يكون مرنا وموجها صوب احتياجات المريض. وكما شدد على الحاجة الى نظم لرصد برامج العلاج وإعادة التأهيل وتقييمها.

٢٠ - وكثيرا ما يمثل ممارسو إساءة استعمال المخدرات نسبة هامة من نزلاء السجون. ولذلك، توفر بعض الحكومات للسجناء أسرى المخدرات برامج متخصصة، مثل خدمات ازالة السمية وإعادة التأهيل، غير أن بعض الدول لا تقبل في برامج العلاج هذه الا السجناء القصر.

٢١ - وينبغي للدول، وفقا لبرنامج العمل العالمي، أن تسهل وتعزز مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات العلاج وإعادة التأهيل. وفي حين أن المنظمات غير الحكومية في أوروبا والأمريكتين هي في أغلب الأحيان أنشط في هذه المجالات، فإن برامج مكافحة المخدرات لدى نظيراتها في افريقيا لها طابع أكثر عمومية، وقد أخذت بعض المنظمات غير الحكومية في آسيا والمحيط الهادئ مكان الطليعة في أنشطة تقليل الطلب، فكانت مكملة للتدابير الحكومية أو بديلا عنها في بلدان كثيرة.

رابعا - مراقبة عرض المخدرات والمؤثرات العقلية

ألف - القضاء على الانتاج غير المشروع للمخدرات والاستعاضة عنه،
والقضاء على التجهيز غير المشروع للمخدرات وعلى الانتاج غير
المشروع للمؤثرات العقلية وتسريبها

٢٢ - يجري في كل من أفغانستان وباكستان وبوليفيا وبيرو وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار تنفيذ مشاريع تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تستهدف تقليل الزراعة غير المشروعة.

٢٣ - وبدأ تنفيذ مشروع جديد للتنمية البديلة عام ١٩٩٣ في منطقة بعلبك والهمل في لبنان. وتهدف هذه المبادرة المتعددة القطاعات، التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بدعم من حكومة لبنان، الى تعزيز التقدم المحرز في تقليل زراعة المحاصيل غير المشروعة من خلال التدخلات الانمائية الاجتماعية - الاقتصادية. وتتضمن هذه المبادرة مجموعة واسعة ومتنوعة من المبادرات الانمائية: توليد الدخل من زراعة محاصيل مشروعة؛ تعزيز خدمات الارشاد الزراعي، تحسين أنظمة الري بالمياه السطحية والمياه الجوفية؛ رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. ونفذ برنامج المراقبة الدولية في عام ١٩٩٣ الأعمال التحضيرية للمرحلة الأولى من المبادرة، التي ستبدأ عام ١٩٩٤ وتستمر نحو سنتين تقريبا. وستحقق أهداف مكافحة المخدرات في المرحلة الأولى؛ وفي المرحلة الثانية، سيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المشروع الذي سيتحول إلى جهد إنمائي التوجه أساسا.

باء - انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وصنعها وعرضها بطرق غير مشروعة

٢٤ - كان انتاج الخامات الأفيونية العالمي في عام ١٩٩٣ أقل بقليل من اجمالي الاستهلاك العالمي من المواد الأفيونية، بعدما كان الانتاج قد بلغ مستويات تفوق حجم الاستهلاك في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات واثقة من أن الحكومات سوف تحد من الانتاج العالمي من الخامات الأفيونية خلال عام ١٩٩٤ بحيث لا يتجاوز مستوى الاحتياجات الفعلية من المواد الأفيونية، وانها ستحجم عن أي توسع في الانتاج. وفي مشاورات غير رسمية عقدتها الهيئة استجابة لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ و ٣٧/١٩٩٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، أكد ممثلو البلدان الرئيسية المستوردة للخامات الأفيونية مجددا عزم حكوماتهم على مواصلة اعطاء الأولوية لاستيراد الخامات من الموردين التقليديين. وقد خفضت مخزونات الأفيون الزائدة الى حد كبير. وأعرب عن قلق من أن بعض البلدان قد يحاول تصدير الكودايين المتحصل عليه بطرق مشروعة من مضبوطات الأفيون المصادرة، ومن أن بعض البلدان ينتج مركز قش الخشخاش والمورفين للتصدير، رغم تأكيدها المتكرر على أن خشخاش الأفيون لا يزرع أساسا لانتاج البذور والحبوب. وهذا التصرف يمكن أن يحول دون تحقيق توازن بين عرض المواد الأفيونية والطلب عليها عالميا.

جيم - التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف

٢٥ - في عام ١٩٩٣، عملت عدة دول أعضاء معا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، على تحسين التعاون على الصعيد دون الاقليمي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تم التوقيع على مذكرة تفاهم انضمت بموجبها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى ترتيب دون اقليمي قائم يضم تايلند والصين وميانمار وبرنامج المراقبة الدولية. ويشمل هذا الترتيب التنمية البديلة وتقليل الطلب وبناء المؤسسات. وتتعقد اجتماعات اللجنة التنفيذية المشتركة، التي تضم الصين وميانمار من ناحية وميانمار وتايلند من ناحية أخرى، كي يتسنى للمشاركين فيها تبادل الآراء حول عدد من المسائل العملية المتعلقة بمبادرات المشاريع العابرة للحدود الجاري تنفيذها. واستضافت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أول

اجتماع للأطراف في تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي ذلك الاجتماع، أعدت خطة عمل دون اقليمية لاعتمادها في اجتماع وزاري يعقد لاحقا خلال عام ١٩٩٤.

٢٦ - ويجري تكييف نموذج التعاون دون الاقليمي في جنوب شرق آسيا ليلائم المناطق الأخرى دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال، وقعت مذكرة تفاهم في جنوب غرب آسيا بين حكومات أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان. وتتضمن الأنشطة التي ستنازل أولوية في التنفيذ ضمن اطار مذكرة التفاهم عمليات تخطيط مشتركة، وطرائق عملية لتبادل المعلومات، وتنسيق التشريعات المتعلقة بالمخدرات، والتدريب المشترك للعاملين في مجال تقليل الطلب. وتعلق أولى هذه المبادرات، المزمع الشروع فيها في عام ١٩٩٤ بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بمشروع لتعزيز انفاذ القانون على طول حدود البلدان الثلاثة السالفة الذكر، في المنطقة المعروفة باسم الهلال الذهبي. والهدف من المشروع هو تحسين الاتصالات وتبادل المعلومات بين السلطات في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٢٧ - وفي أمريكا اللاتينية، واصلت الحكومات التركيز على تدعيم التعاون دون الاقليمي. ففي عام ١٩٩٣، عقدت مشاورات بين الأرجنتين وبوليفيا وبيرو وشيلي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن وضع برنامج للتعاون على الصعيد دون الاقليمي. وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، التقى خبراء من البلدان الأربعة ومن برنامج المراقبة الدولية في بوليفيا لاختيار مقترحات ذات أولوية لتنفيذها في اطار برنامج دون اقليمي، ووقعوا على مذكرة تفاهم. وتتضمن مجالات التعاون المشترك مراقبة السلائف، واستخدام الاستشعار عن بعد في مراقبة زراعة المحاصيل غير المشروعة ورصد البيئة، وتنسيق أنظمة قياس الانتشار الوبائي، ووضع مناهج مدرسية ذات بعد وقائي من المخدرات.

٢٨ - وكان التركيز الاقليمي المتزايد في أمريكا اللاتينية واضحا أثناء مشاورات تقنية نظمها في سانتا دي بوغوتا في أيار/مايو ١٩٩٣ حكومة كولومبيا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وحضر المشاورة التقنية حول زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في أمريكا اللاتينية خبراء حكوميون وممثلون عن البلدان المانحة والمنظمات الدولية والجامعات والمؤسسات البحثية. ودرس المشاركون الاتجاهات المتصلة بالمخدرات في كولومبيا وفي المنطقة بأسرها، بما في ذلك انتاج الأفيون ومشتقاته والاتجار بها واستهلاكها بطرق غير مشروعة. وجرى أيضا تحليل أثر زراعة الخشخاش غير المشروعة على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وعلى البيئة. ونتيجة لهذه المشاورة التقنية، يجري النظر في مبادرات جديدة لمراقبة زراعة المحاصيل غير المشروعة بالاستشعار عن بعد، وإعادة تأهيل الغابات التي دمرتها زراعة الخشخاش غير المشروعة.

٢٩ - وعلى ضوء الوضع السياسي المتغير في الشرقين الأدنى والأوسط، أبدت بلدان من تلك المنطقة اهتمامها بالتحرك نحو تعزيز التعاون الاقليمي في ميدان مكافحة المخدرات. وقد أعطى الحوار الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مع حكومات الأردن وإسرائيل ومصر وكذلك مع منظمة التحرير الفلسطينية، والذي توج بزيارة لهذه المنطقة الفرعية قام بها المدير التنفيذي في كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٣، زخما لبرنامج دون اقليمي يمكن أن يضم في نهاية المطاف سائر بلدان المنطقة. وقد وضعت خطط لعقد مشاورة تقنية اقليمية في القاهرة في عام ١٩٩٤ لاستبانة مجالات للتعاون في ميادين منها تنسيق العمليات الاعتراضية التي تنفذها أجهزة انفاذ القوانين، وانشاء خدمات اقليمية لمعلومات الاستخبارات، واستحداث آلية معيارية لجمع وتحليل ونشر البيانات المتصلة بإساءة استعمال المخدرات.

٣٠ - عقد أول اجتماع للوزراء المسؤولين عن تنسيق أنشطة مكافحة المخدرات بين أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان في الفترة من ٢١ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣. واعتبر الاجتماع دليلا على التزام حكومات افريقيا الغربية بمواجهة تزايد المشاكل المتصلة بالمخدرات في تلك المنطقة الفرعية. واعتمد الاجتماع بالاجماع خطة عمل دون اقليمية تتضمن خطوطا عريضة لاستراتيجية لتطوير التعاون الاقليمي تقوم على انشاء هياكل مناسبة لمكافحة المخدرات في جميع بلدان أفريقيا الغربية.

دال - آليات الرصد والمراقبة

٣١ - تواصلت الحكومات حوارا وثيقا مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بغية ضمان تطبيق أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم. ودأبت الهيئة على لفت انتباه الحكومات، وكذلك انتباه المجتمع الدولي من خلال تقريرها السنوي لعام ١٩٩٣، الى المشاكل وأوجه القصور التي تعاني منها الجهود الوطنية في مجال مراقبة المخدرات، وتقترح الهيئة، من خلال حوارها المستمر مع الحكومات، تدابير علاجية يمكن للحكومات والمنظمات الدولية أن تأخذ بها.

٣٢ - واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٣٨/١٩٩٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ على أساس نتائج مؤتمر نظمته الهيئة وفريق بومبيدو، التابع لمجلس أوروبا، لاستعراض مدى تسرب المؤثرات العقلية الى القنوات غير المشروعة. وفي ذلك القرار لاحظ المجلس مع الارتياح توصيات المؤتمر المتعلقة بتعزيز مراقبة التجارة الدولية المشروعة. ولم يتمكن بعد عدد من حكومات البلدان المصدرة والمصدرة من القيام، من خلال آليات المراقبة والرصد المطلوبة، بمنع صادرات المؤثرات العقلية الذاهبة الى قنوات غير مشروعة في بلدان أخرى منعا فعالا. بيد أنه، بفضل التعاون الوثيق بين الهيئة وعدد من البلدان المستوردة والمصدرة على حد سواء، يتم سنويا إحباط تسريب أطنان كثيرة من المؤثرات العقلية.

٣٣ - وواصلت الهيئة عقد حلقات دراسية اقليمية، بغرض تعريف الادارات الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات بأحكام المعاهدات الدولية ونظام المراقبة الدولي. ففي عام ١٩٩٣، عقدت حلقات دراسية من هذا النوع في بكين لصالح آسيا، وفي وارسو لصالح أوروبا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة. كما عقدت، بتعاون وثيق مع المنظمات الاقليمية حلقات مماثلة في الأمريكتين.

٣٤ - ولاحظت الهيئة أنه على الرغم من سرعة تزايد عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨^(١) لم يجر تنفيذ آليات المراقبة

المنصوص عليها في المادة ١٢ بخصوص السلائف تنفيذا فعلا في معظم البلدان حتى الآن. ولا تزال الكميات المفاد عن ضبطها تمثل جزءا ضئيلا فحسب من الكميات اللازمة لتلبية احتياجات صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة. ومع ذلك، بدأ عدد أكبر من البلدان المنتجة للكيماويات يعترض شحنات السلائف المشبوهة. وبالإضافة إلى ذلك، تقضي إحدى لوائح المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي بفرض نظام إلزامي لأذون التصدير بالنسبة لبعض السلائف. ومما يحول دون قيام بعض الحكومات بتنفيذ تدابير الرصد والمراقبة على نحو فعال، عدم وجود شروط تشريعية على الصعيد الوطني فيما يتعلق بجمع البيانات وعدم كفاية التعاون مع الصناعة ووجود مشاكل متعلقة بالحساسية التجارية.

٣٥ - وقد أدت سرعة توسع مشكلة المخدرات جغرافيا وتنوعها، وعدم وجود مؤسسات مختصة للتصدي لها، والقيود المتصلة بالميزانية إلى زيادة في الطلبات المقدمة من الحكومات التماسا للمساعدة في إنشاء أو تدعيم مختبرات كشف المخدرات، وكذلك للمشورة في تطوير مختبراتها الوطنية. وحصل ثلاثة وسبعون مختبرا في ٥٧ دولة على مثل هذه المساعدة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ التي يشملها التقرير. وحدثت أيضا زيادة في تدريب الموظفين العلميين، بما في ذلك التدريب في مختبر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفي المراكز الإقليمية والمؤسسات المتعاونة. ووفر برنامج المراقبة الدولية أيضا أدوات لكشف المخدرات، مثل المعلومات المتعلقة بأساليب الاختبارات المعملية وعدد الاختبارات الميدانية والمواد المرجعية والمعلومات العلمية.

٣٦ - وقد اتبعت عدة دول النهج الاقليمي ودون الاقليمي الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ورحبت بإنشاء مراكز إقليمية جديدة للتدريب المختبري وبتوسيع شبكة المؤسسات المتعاونة خلال عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وافتتحت مراكز إقليمية من هذا النوع في كل من الصين وغانا، كما أحرزت تقدما بالمباحثات المتعلقة بافتتاح مركز آخر في النيجر في وقت قريب. وطلبت عدة بلدان مساعدة من برنامج المراقبة الدولية لمواصلة برامجها الوطنية، واقترحت إشراكها في برامج على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي.

٣٧ - وبغية تدعيم مختبرات المراقبة الوطنية، اتبعت حكومات البلدان النامية نهجا ذا طابع إداري أكبر في تخصيص الموارد وانفاقها، باستحداث مفهوم ضمان الجودة. وبفضل ضمان الجودة، ستصبح البيانات المخبرية أكثر مقبولة لدى الهيئات الرقابية والمحاكم في وقت يشهد زيادة في الضغوط الناشئة عن تفاقم مشكلة إساءة استعمال المخدرات. وتلعب الممارسات المخبرية السليمة، وهي عنصر أساسي في ضمان الجودة، دورا حيويا في تحقيق الأمان، وتكفل جودة الأعمال العلمية التي تنتجها المختبرات. وقد رحبت الحكومات بمواصلة البرنامج الخاص لدعم المختبرات، الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩٣، والذي يهدف إلى مساعدة الحكومات على بلوغ المستوى اللازم من ضمان الجودة على الصعيد الوطني. ويتضمن البرنامج الخاص اختبار كفاءة لتقدير مدى كفاءة المختبرات الوطنية المشاركة. وشهد عام ١٩٩٣ اختيار المختبرات المشاركة واجتماعين عقدا في مقر برنامج المراقبة الدولية لفريق معني

باختبار الكفاءة، أولهما لاعداد مسرد للمصطلحات التقنية والثاني لوضع مشروع بروتوكول خاص بهذا النوع من الاختبارات.

٣٨ - وفي الوقت الذي يدعو فيه تزايد عدد الحكومات التي اتبعت نهجا أكثر توازنا تجاه أنشطة المختبرات الوطنية الى التفاؤل، نظرا لطابع مشكلة المخدرات المتعدد التخصصات، لا تزال هناك حاجة الى فعل الكثير. ولذلك ينبغي للدول أن تشجع مختبراتها على الاضطلاع بما يلي: المشاركة في مخططات اختبار الكفاءة لمعادلة أي انحراف عن الممارسات المخبرية السليمة؛ ومواصلة اعداد وتعميم المنشورات المتعلقة بضمان الجودة؛ وتنسيق المناهج والبرامج الدراسية الخاصة بالتدريب في المراكز الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية، بما في ذلك وضع وحدة دراسية بشأن ضمان الجودة؛ وتعزيز التعاون فيما بين المراكز الاقليمية ودون الاقليمية من خلال عقد اجتماعات وحلقات عمل يشارك فيها رؤساء المختبرات الوطنية والعاملون في مؤسسات القضاء واناذا القانون والصحة؛ وادخال المذيبات والمستنشقات في بحوثهم المتعلقة بمنهجيات التحليل الجديدة.

خامسا - قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

٣٩ - واصلت الدول احرارز تقدم في مجال عقد اتفاقات ثنائية أو اقليمية أو متعددة الأطراف تستهدف قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. فقد تفاوض الاتحاد الأوروبي على عدة اتفاقات تعاون مع دول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية. وأبرم مجلس وزراء الداخلية العرب اتفاقية عربية لمكافحة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها بصورة غير مشروعة. كما أحرز عدد من الدول تقدما في تعديل قوانينها وترتيباتها الادارية لتتماشى مع أحكام اتفاقية ١٩٨٨، وذلك بقصد تطبيق الاتفاقية مؤقتا أو تمهيدا للتصديق عليها. وقد وردت الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات نصوص قوانين أو مشاريع قوانين من كل من بلجيكا وتركيا وجامايكا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر وسانت لوسيا والفلبين ولبنان والنمسا وهنغاريا.

٤٠ - وثمة مذكرات تفاهم جرى، أو سيجري قريبا، التوقيع عليها بين حكومات مختلفة. وتؤكد مذكرات التفاهم هذه على أهمية الإرادة السياسية اللازمة للتعاون في شؤون مكافحة إساءة استعمال المخدرات، كما تحدد في العادة أيضا مجالات للبرامج المشتركة. فعلى سبيل المثال، حددت مذكرة تفاهم وقع عليها كل من الأرجنتين وبوليفيا وبيرو وشيلي وبرنامج المراقبة الدولية التعاون التقني في ميادين الرقابة الجمركية وجمع البيانات وغسل الأموال ومراقبة السلاخف والتدريب على اناذا القانون كمجالات ممكنة للتعاون والعمل المشترك. ولا يقتصر التركيز على استخدام الخبرات والمرافق المتاحة أصلا في البلدان الموقعة، وانما يشمل أيضا حشد المدخلات التقنية والمالية من المنظمات الاقليمية مثل لجنة البلدان الأمريكية المعنية بمكافحة إساءة استعمال المخدرات ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٤١ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات المساعدة الى عدة حكومات في شكل خدمات استشارية وتدريب ومعدات لشرطة مكافحة المخدرات وموظفي الجمارك وادارات مراقبة السلائف والسلطات القضائية المسؤولة عن البت في الدعاوى المتصلة بالمخدرات واللجان الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات. ويقدم برنامج المراقبة الدولية المساعدة الى السلطات الجمركية بالتعاون مع مجلس التعاون الجمركي.

سادسا - التدابير التي يتعين اتخاذها لمكافحة تأثير الأموال المكتسبة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المستخدمة أو المقصود استخدامها في هذا الاتجار، ولمكافحة التدفقات المالية غير القانونية واستخدام النظام المصرفي لأغراض غير قانونية

٤٢ - من أجل المساعدة على تنفيذ برنامج العمل العالمي، وضع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات خطة عمل مدتها ثلاث سنوات فيما يتصل بمسألة غسل الأموال وتتضمن الأنشطة التالية: تقديم خدمات استشارية بهدف زيادة الوعي ومساعدة البلدان على تنفيذ الضوابط تنفيذا فعالا؛ تدريب الموظفين العاملين في مجالي انفاذ القانون والقضاء وما يتصل بهما؛ اعداد أدوات عمل، مثل دليل وشريط فيديو للتدريب على مكافحة غسل الأموال؛ وانشاء شبكة من الخبراء الاستشاريين لمساعدة الدول التي تطلب المساعدة.

٤٣ - ووضع برنامج المراقبة الدولية، من أجل الدول التي تطبيق نظم القانون المدني، تشريعات نموذجية بشأن غسل الأموال، تجمع بين شروط اتفاقية عام ١٩٨٨ والتوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التي أنشأها رؤساء دول أو حكومات مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ورئيس لجنة الجماعات الأوروبية. وقد جعلت غالبية الدول الـ ٢٦ الأعضاء في فرقة العمل من غسل الأموال فعلا اجراميا، وسنت قوانين تسمح بمصادرة عائدات الاجرام وتتيح تبادل المساعدة القانونية على نطاق واسع، كما استحدثت تشريعات تقضي بالتعاون بين القطاع المالي ونظام القضاء الجنائي، وأنشأت دوائر خاصة لتكون بمثابة رأس الرمح في عمليات مكافحة غسل الأموال.

٤٤ - ونظمت فرقة العمل حلقات دراسية دون اقليمية لرفع مستوى الوعي عقدت في بودابست والرياض وسنغافورة وموسكو وناساو ووارسو. وأسهمت في تنظيم تلك الحلقات الدراسية، في شكل تعاون أو مشاركة أو اشتراك في الرعاية، منظمات اقليمية أو دولية منها برنامج المراقبة الدولية ومجلس التعاون الجمركي وأمانة الكمنولث ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الدول الأمريكية. وقد أدت هذه المبادرات الى تصديق أكثر من ٦٠ دولة على توصيات فرقة العمل. وقامت ست وخمسون حكومة بتجريم غسل الأموال، ومثل هذا العدد تقريبا باستحداث تشريعات تلزم المؤسسات المالية بأن تكون لديها معرفة أفضل بعملائها، وبتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية وأجهزة انفاذ القانون.

وقد انضم ستة عشر عضوا من أعضاء فرقة العمل الى اتفاقية عام ١٩٨٨، ويتوقع انضمام أربعة آخرين اليها في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥.

٤٥ - اعتمدت في كل من الدورة السابعة والثلاثين للجنة المخدرات والدورة الثالثة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، قرارات ترمي إلى زيادة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمانة العامة. واعتمدت لجنة المخدرات قرارا يؤكد على دور برنامج المراقبة الدولية في ميدان غسل الأموال ومراقبة الايرادات المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأحالت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار بشأن مراقبة عائدات الجريمة اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصدر بوصفه القرار ١٢/١٩٩٤. ولفتت اللجنتان الانتباه الى "المؤتمر الدولي المعني بغسل ومراقبة عائدات الجريمة: نهج عالمي"، الذي عقد في كورمايير، إيطاليا، من ١٧ الى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، والى المؤتمر الوزاري العالمي بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المقرر عقده في نابولي، إيطاليا، في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

سابعاً - تعزيز النظامين القضائي والقانوني بما في ذلك انفاذ القوانين

٤٦ - يدعو برنامج العمل العالمي الدولي الى ايلاء اهتمام للمعاهدة النموذجية بشأن تسليم المجرمين والمعاهدة النموذجية بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية، اللتين تشتملان على أحكام محددة تتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وبناء على توصية مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في هافانا في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، اعتمدت الجمعية العامة هاتين المعاهدتين النموذجيتين في قرارها ١١٦/٤٥ و ١١٧/٤٥، المؤرخين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، على التوالي، ونظم فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمانة العامة اجتماعاً لفريق خبراء مخصص لوضع تشريع تنفيذي لتعزيز الاعتماد على المعاهدات النموذجية، عقد في فيينا من ٨ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وقد أفاد عدد من المشاركين فيه بأن حكوماتهم استعانت بالمعاهدات النموذجية عند تفاوضها على ترتيبات ثنائية. وأوصى فريق الخبراء بأن يضع فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية مبادئ توجيهية عامة بشأن التشريع التنفيذي. وعرضت حكومتان إعداد مشاريع أدلة بشأن المعاهدات النموذجية.

٤٧ - وقام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بتدريب العاملين بهدف تعزيز النظم القضائية والقانونية ونظم إنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، جرى تدريب موظفين من وزارات خارجية عد من بلدان افريقيا الغربية والوسطى في المسائل التي تتعلق بالتعاون القانوني الدولي، كما نظمت حلقة عمل قانونية حول التعاون دون الاقليمي في مكافحة المخدرات، لصالح دول خطة كولومبو للتنمية التعاونية الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى جهود التدريب في مجال غسل الأموال المشار إليها في الفرع "سادساً" أعلاه، وضع برنامج المراقبة الدولية قوانين نموذجية بشأن المصادرة تصلح للدول التي تطبق نظام القانون المدني أو نظام القانون العام على حد سواء. وحصلت ١٧ دولة حتى الآن على خدمات استشارية قانونية من

برنامج المراقبة الدولية، كما اشتركت ٤٣ دولة في حلقات العمل القانونية التي نظمها. ونظم البرنامج أيضا خمس حلقات تدريب على التحريات اشترك فيها ١٤٠ من موظفي التحري وموظفي الجهاز القضائي في ٢٤ دولة.

٤٨ - واصل برنامج المراقبة الدولية مساعدة الدول، بناء على طلبها، في وضع التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لتمكينها من التصديق على اتفاقية عام ١٩٨٨، وقدمت مثل هذه المساعدة القانونية إلى ٢٢ دولة في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، واصلت عدة دول مساعدة الدول الأخرى، بناء على طلبها، بإسداء المشورة بشأن صوغ التشريعات الجديدة، وكذلك بتدريب محري القوانين في البرلمانات والقضاة ووكلاء النيابة العامة.

ثامنا - التدابير اللازم اتخاذها لمكافحة تسريب الأسلحة والمتفجرات والاتجار غير المشروع بواسطة السفن والطائرات والمركبات

٤٩ - أصبحت الروابط المتزايدة بين الاتجار غير الوطني غير المشروع بالمخدرات وتسريب الأسلحة والمتفجرات مثار قلق بالغ لعدد متزايد من الدول. ففي غالبية البلدان والمناطق دون الإقليمية التي تعاني من الفتن أو الأنشطة الإرهابية أو الحروب الأهلية، تسعى الفصائل المتنازعة، في كثير من الأحيان، إلى تمويل عملياتها بعائدات مكتسبة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويجري بعض هذه النزاعات وسط مناطق رئيسية لإنتاج المخدرات، حيث تجري مقايضة الأسلحة والمتفجرات المنقولة بطرق غير قانونية بالمخدرات غير المشروعة.

تاسعا - عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، الذي يشمل الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

٥٠ - تضطلع إدارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة بطائفة متنوعة من البرامج الاعلامية المتعددة الوسائط، يلفت كثير منها الأنظار الى عقد مكافحة إساءة استعمال المخدرات. وبمناسبة الجلسات العامة الرفيعة المستوى في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، أنتجت الادارة معرضا متنقلا عن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تضمن لوحة مخصصة لعقد الأمم المتحدة لمكافحة استعمال المخدرات. وعرض أيضا شريط فيديو مستمر يحتوي على لقطات ذات صلة بالموضوع تحت عنوان "الأمم المتحدة في خضم العمل" و"آمال عظيمة". وطبعت عشرة آلاف نشرة اعلامية تحتوي على نص العرض وتصميمه لتوزيعها مجانا. ووزعت أيضا على الصحفيين وممثلي المنظمات غير الحكومية وعامة الناس مجموعة مواد اعلامية باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة العقاقير المخدرة، تبرز العقد على غلافها. وأعدت الادارة في أوائل عام ١٩٩٤ اعلانا مطبوعا، كخدمة عامة، عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة العقاقير المخدرة، يبرز هو الآخر العقد وتواريخه، وذلك لنشره دون مقابل في مجلات معروفة دوليا.

٥١ - وتقدم إدارة شؤون الإعلام وشبكاتها المكونة من ٦٧ من المراكز والدوائر الاعلامية بتنظيم برامج وأحداث خاصة بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، الذي يحتفل به في ٢٦ حزيران/يونيه من كل عام. ويظهر اسم العقد في ترويسة نشرة اعلامية تصف اليوم الدولي. وتنتج الادارة أيضا برامج اذاعية وتلفزيونية عن شتى المواضيع ذات الصلة بمكافحة المخدرات، كما تنتج أفلاما عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات، وتحرر وتوزع نشرات صحفية عن اجتماعات هيئات الأمم المتحدة المعنية بمراقبة المخدرات. ويشار الى العقد كلما أمكن ذلك. وتستجيب الادارة لطلبات الصحافة والمنظمات غير الحكومية للحصول على معلومات عن العقد، وتقدم أخصائيين للتحدث أمام الجماعات المهمة بمسائل مكافحة المخدرات. وفي تلك الأنشطة، تورد اشارات ملائمة الى العقد.

٥٢ - وفي اطار العقد، سيعقد الملتقى العالمي المعني بدور المنظمات غير الحكومية في تقليل الطلب على المخدرات، الذي تنظمه منظمات غير حكومية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وتحضيرا لهذا الملتقى، عقدت في عام ١٩٩٣ مشاورات اقليمية في بانكوك وداكار وفيينا والقاهرة وساو باولو ونيروبي. وبالإضافة الى ذلك، عقد مؤتمر للمنظمات غير الحكومية في نيويورك. والأهداف الرئيسية للملتقى العالمي هي تعزيز وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في تقليل الطلب على المخدرات، وتسهيل تحسين علاقات الشراكة، أو اقامة شراكات جديدة بين هذه المنظمات، والترويج لعلاقات شراكة جديدة بين المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٥٣ - ونظم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩٣ بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاسبانية لمكافحة المخدرات، نشاطا للقطاع الخاص مكرسا للعقد، ويرمي الى استعراض السياسات الحالية للشركات ازاء إساءة استعمال المخدرات وتنفيذ تلك السياسات. وعقد المؤتمر الدولي الأول المعني باستعمال المخدرات في أماكن العمل والمجتمعات المحلية في اشبيلية، اسبانيا، في الفترة من ١٣ الى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وحضر هذا المؤتمر ١٢٠ من ممثلي الشركات والنقابات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والمنظمات الدولية من أوروبا وأمريكا الشمالية.

٥٤ - ويتمتع برنامج المراقبة الدولية بصفة المراقب لدى الرابطة الدولية للمدن لمكافحة المخدرات، وهو يعمل على تعبئة المؤتمر الدولي السنوي لرؤساء مجالس المدن لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، من أجل معالجة مشاكل إساءة استعمال المخدرات طوال العقد. وعقدت الدورة الخامسة لهذا المؤتمر في ماكاو في الفترة من ٣ الى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وركز هذا المؤتمر، الذي نظّمته حكومة ماكاو بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، على استراتيجيات تقليل الطلب.

عاشرا - الموارد والهيكل

٥٥ - عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، أنشئ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ليصبح الهيئة الوحيدة المسؤولة عن العمل الدولي المتضافر لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قدمت إلى الجمعية العامة، عملاً بالفرع السادس عشر من قرارها ١٨٥/٤٦ جيم، مذكرة من الأمين العام تناولت الترتيبات الإدارية والمالية المتعلقة (A/C.5/48/7). وتضمنت معلومات تفصيلية عن عملية الميزنة الخاصة بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ولا يزال البرنامج يعمل في إطار نظام الأمم المتحدة المالي وقواعدها المالية. وفيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالموظفين، قدمت المذكرة عرضاً للسياسة والترتيبات الخاصة بتوظيف وتعيين وإدارة الموظفين الممولة تكاليفهم من الصندوق. وقد بين الأمر الإداري المتعلق بالترتيبات الخاصة بموظفي البرنامج (ST/AI/388)، والذي أصدره وكيل الأمين العام لشؤون التنظيم والإدارة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، سلطة المدير التنفيذي في الأمور المتعلقة بموظفي البرنامج. وعلى وجه الخصوص، فوض الأمين العام إلى المدير التنفيذي المسؤولية عن تطبيق النظامين الأساسيين والإداريين للموظفين، نيابة عن الأمين العام، فيما يتعلق بالموظفين الممولة مرتباتهم من الصندوق. وأخيراً، عرضت مذكرة الأمين العام الهيكل المبسط للبرنامج. وصدر وصف تفصيلي للعناصر التنظيمية للبرنامج ووظائفها في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ (ST/SGB/Organization, Section: UNDCP). وأحاطت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية علماً بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام. وفي الفرع "خامساً" من القرار ١١٢/٤٨، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. أحاطت الجمعية العامة علماً بالمذكرة التي قدمها الأمين العام عن الترتيبات الإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٥٦ - وبالإضافة إلى الأنشطة في مجال الميزانية والإدارة التي سبق بيانها، اتخذت في عام ١٩٩٣ مقررات هامة بشأن إدارة شبكة مكاتب البرنامج الميدانية. ففي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وقع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات اتفاقاً جديداً للعمل، يحدد مهام ممثلي برنامج المراقبة الدولية ومديري مكاتبه القطرية والإقليمية. وأرسى هذا الاتفاق أيضاً الترتيبات الجديدة لشؤون الموظفين والشؤون المالية في مكاتب البرنامج الميدانية، التي تضمنت نقل المسؤولية الإدارية عن الموظفين الدوليين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٥٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، تجدر الإشارة إلى أن برنامج المراقبة الدولية يتألف من جزأين منفصلين ومتكاملين: الميزانية العادية التي تعنى بتنفيذ المعاهدات والشؤون القانونية، وميزانية الصندوق التي تدعمها التبرعات والموجهة صوب مساعدة البلدان النامية على مكافحة المخدرات. ويمول مقر برنامج المراقبة الدولية من الميزانية العادية ومن ميزانية الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تغطي ميزانية الصندوق تكاليف شبكة المكاتب الميدانية وأنشطة المشاريع في إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي فترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، بلغ مجموع الإنفاق ١٥٣ مليون دولار، جاء ١٤٠ مليون دولار أو ٩٢ في المائة منها، من التبرعات المقدمة في إطار ميزانية الصندوق، و ١٣ مليون دولار أو ٨ في المائة، من ميزانية البرنامج العادية. واستخدم النصيب الأكبر من أموال التبرعات،

وبالتحديد ١٢٠ مليون دولار، لتمويل ٣٠٠ مشروع نفذت في ٥٠ بلدا. وزادت أنشطة المشاريع بنسبة تتجاوز ٤٠ في المائة مقارنة بالفترة السابقة. وكان الجانب الأكبر من الانفاق من نصيب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تليه آسيا والمحيط الهادئ. وكان نصيب المشاريع في افريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط أقل من ذلك، رغم تزايد بمعدل أعلى. أما في فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، فتبلغ الميزانية الإجمالية ٢٠٢ مليون دولار، يأتي ١٨٨ مليونا منها من التبرعات، و ١٤ مليونا من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

الحواشي

(١) E/CONF.82/15 و Corr.2.
